76

ورقة تقدير موقف

معسكر المعارضة يستعدّ للانتخابات القادمة دون طرح مشاريع سياسيّة بديلة

امطانس شحادة

حزيران 2026

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

ورقة تقدير موقف

ورقة تقدير موقف 76

معسكر المعارضة يستعدّ للانتخابات القادمة دون طرح مشاريع سياسيّة بديلة

امطانس شحادة
مدير برنامج دراسات عن إسرائيل

حقوق النشر محفوظة 2026
مدى الكرمل- المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة
العنوان: شارع هميچنيم 90، حيفا
البريد الإلكترونيّ: mada@mada-research.org
رقم الهاتف: 04-8552035

مقدّمة

دخلت المنظومة السياسيّة في إسرائيل في مرحلة التحضير للانتخابات القادمة، سواء أُجريت الانتخابات في موعدها المحدَّد في نهاية تشرين الأوّل 2026 أم جرى تقديمها إلى موعد أقرب في أيلول. وتشهد الأسابيع الأخيرة تصاعدًا ملحوظًا في وتيرة استعدادات الأحزاب الإسرائيليّة للانتخابات المقبلة، خاصّة أحزاب معسكر المعارضة التي تسعى إلى إعادة ترتيب صفوفها وتنظيم الأوراق الداخليّة.

تتابع ورقة الموقف هذه ترتيبات أحزاب المعارضة للانتخابات القادمة من حيث بناء التحالفات الحزبيّة والمنافسة على قيادة معسكر المعارضة، والبرنامج السياسيّ لكلّ حزب، وترى أنّ أحزاب المعارضة تخوض الانتخابات القادمة على العناوين ذاتها التي خاضت حولها الانتخابات منذ عام 2015، والتركُّز في منافسة ومهاجمة نتنياهو شخصيًّا بسبب الملفّات الجنائيّة والخطّة الحكوميّة الرامية إلى تقييد القضاء، مع تجديد يتعلّق بالمسؤوليّة عن الإخفاق الكبير في السابع من أكتوبر 2023.

كذلك توضّح الورقة أنّ أحزاب المعارضة لا تقدّم أيّ مشاريع سياسيّة بديلة في القضايا السياسيّة الجوهريّة عن مشروع اليمين، خاصّة في قضايا الاحتلال والأمن، تلك التي شكّلت حتّى انتخابات عام 2013 أهمّ مَحاور الانتخابات الإسرائيليّة. وقد باتت غالبيّة أحزاب المعارضة أقرب في هذه القضايا إلى ما طرحه اليمين التقليديّ في سبعينيّات وثمانينيّات القرن الماضي، وتعرض طرحًا متشدّدًا في السياسات الأمنيّة والخارجيّة. في المقابل، بات التمايز الأبرز بين معسكر الائتلاف الحكوميّ ومعسكر المعارضة يتمحور حول قضايا داخليّة، ولا سيّما علاقة الدين بالدولة ومكانة الأحزاب الحريديّة، ومسألة إعفاء طلّاب المعاهد الدينيّة من الخدمة العسكريّة، وقضيّة فصل السلطات ومكانة السلطة القضائيّة.

ترى الورقة أنّ أداء وطرح أحزاب المعارضة يعكس قناعتها بأنّه ليس في الإمكان هزيمة نتنياهو إلّا عبْر مرشّح يأتي من تيّار اليمين. وهذا ما يفسّر التحالفَ بين لَبيد وبِنِت، والتقاربَ بين چادي آيزنكوت وإفْيچدور ليبرمان، واحتدام المنافسة على قيادة معسكر المعارضة بين بِنِت وآيزنكوت. ويمكن القول إنّ المنافَسة في الانتخابات القادمة ستكون بين ما يمكن اعتباره مشاريع اليمين المتطرّف الجديد الدينيّ الحاكم ويمين-المركز التقليديّ المعارض. هذا التحوُّل طال كذلك حزبَ "الديمقراطيّون" الذي يطرح مشروعًا أقرب إلى ما كان يطرحه اليسار الصهيونيّ الصقوريّ-الأمنيّ التقليديّ في سبعينيّات وثمانينيّات القرن الماضي.

تحالفات جديدة بلا مشاريع سياسيّة بديلة

تحاول أحزاب المعارضة ترتيب أوراقها مع اقتراب الانتخابات البرلمانيّة، منها حسم هُويّة الحزب الأكبر داخل هذا المعسكر، وبالتالي تحديد مرشَّحه لرئاسة الحكومة في مواجهة بنيامين نتنياهو، على ضوء الجمود في نتائج استطلاعات الرأي العامّ التي ما زالت توضّح عدم الحسم بين معسكر الائتلاف الحكوميّ ومعسكر المعارضة.[1]

1. هآرتس. (2026، 27 نيسان). استطلاعات أوّليّة بعد التحالف بين بِنِت ولَبيد: لا تزال كتلة المعارضة تفتقر إلى الأغلبيّة من دون الأحزاب العربيّة. هآرتس. [بالعبريّة]؛ خوري، جاكي. (2026، 28 نيسان). بِنِت ولَبيد يواصلان إقصاء العرب وقد يدفعان ثمن ذلك في الانتخابات. هآرتس. [بالعبريّة]

وفي هذا الشأن، أُعلِنَ عن إقامة تحالف انتخابيّ بين رئيس الوزراء الأسبق نفتالي بِنِت (حزب بِنِت 2026) ورئيس المعارضة الحاليّ يائير لَپيد (حزب "يوجَد مستقبل")، ضمن إطار حزب "معًا"، بغية أن يستحيل الحزب الجديد القوّةَ الكبرى في معسكر المعارضة، ويكون بِنِت مرشَّحه لرئاسة الحكومة.[2] في المقابل، يسعى چادي آيزنكوت أيضًا إلى بناء تحالفات انتخابيّة أو إقامة تعاون مع أحزاب أخرى، منها ما هو مع إفْيچدور ليبرمان، ابتغاء تعزيز موقع حزبه "يَشارْ" في الانتخابات المقبلة، ورفع فرصه في المنافسة على رئاسة الحكومة.[3] أمّا حزب "المعسكر الرسميّ" برئاسة بيني چانتس، فيبدو أنّه يقترب من نهاية مساره السياسيّ في الانتخابات القادمة، في ظلّ تفكُّك هذا الحزب في الأسابيع الأخيرة، وتوقُّعات استطلاعات الرأي عدمَ تجاوز الحزب نسبة الحسم في الانتخابات المقبلة.[4] وكان حزب العمل قد أقام منذ أكثر من عام تحالفًا مع حزب "ميرتس" في حزب جديد اسمه "الديمقراطيّون" ليمثّل ما تبقّى من تيّار يسار-مركز في المجتمع الإسرائيليّ.

التحالف الجديد بين بِنِت ولَپيد يأتي بعد أن فشل حزب "يوجَد مستقبل" (الذي يُعَدّ أكبر أحزاب المعارضة في الكنيست، والذي تأسّس عام 2012 على خلفيّة حركة الاحتجاجات الاقتصاديّة–الاجتماعيّة)، منذ دخوله الكنيست عام 2013، في تقديم بديل سياسيّ حقيقيّ أو في تشكيل تهديد فعليّ لاستمرار حكم اليمين وقيادة نتنياهو.

المرّة الوحيدة التي نجح فيها لپيد وبِنِت في إبعاد بنيامين نتنياهو عن رئاسة الحكومة جاءت في أعقاب انتخابات عام 2021، عندما تشكّلت حكومة ائتلافيّة عُرِفت بِـ"حكومة التغيير"، قامت على اتّفاق تناوب على رئاسة الحكومة مع نفتالي بِنِت، رئيس حزب "يمينا" آنذاك. وقد أمكن تشكيل هذه الحكومة بفضل انضمام حزب عربيّ، هو "الحركة الإسلاميّة– الجناح الجنوبيّ" -في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ إسرائيل من حيث المشاركة في ائتلاف حكوميّ-التي حصلت على أربعة مقاعد. وأسهَمَ ذلك في تأمين أغلبيّة برلمانيّة لهذا المعسكر بلغت 62 مقعدًا.

لا يطرح حزب "يوجَد مستقبل"، ولا أحزاب المعارضة عمومًا، مشروعًا سياسيًّا مغايرًا عن طرح حزب الليكود في القضايا الجوهريّة، ولا سيّما في ما يتعلّق بالمسألة الفلسطينيّة والاحتلال، بما في ذلك رفض إقامة دولة فلسطينيّة، ومعارضة الانسحاب من الأراضي التي احتُلّت عام 1967 أو تفكيك المستوطنات، إلى جانب دعم بقاء القدس الموحّدة عاصمة لإسرائيل، ورفض حقّ العودة؛[5] وجميعها تعكس -إلى حدّ كبير- مواقف يُجْمِع عليها غالبيّة المجتمع الإسرائيليّ بدأت في التبلور بعد الانتفاضة الثانية.

فعلى سبيل المثال، حدّد حزب "يوجَد مستقبل" العلمانيّ رؤيته لهُويّة الدولة منذ عام 2013، مؤكّدًا أنّه "يؤمن بأنّ إسرائيل دولة يهوديّة ديمقراطيّة بروح تصوُّر أنبياء إسرائيل، وبحقّه في العيش في دولة ذات أغلبيّة يهوديّة ضمن حدودٍ آمنة وقابلة للدفاع". ويضيف الحزب أنّه "من واجب دولة إسرائيل أن تكون مَركزًا للشعب اليهوديّ، وأن ترعى شؤون كلّ يهوديّ يتعرّض للاضطهاد بسبب يهوديّته في أيّ مكان في العالم".[6] ومع ذلك، يتمثّل الفارق الأساسيّ بينه وبين "الليكود" في مواقفه من قضايا داخليّة محدَّدة، أبرزها دعوتُهُ إلى تجنيد

2. يِرُوشَلْمِي، شالوم. (2026، 27 نيسان). تحالف المصلحة بين بِنِت وَلپيد. زمان إسرائيل. [بالعبريّة]

3. كارني، يوڤال. (2026، 4 أيّار). من سيقود؟ آيزنكوت وليبرمان يجريان محادثات أوّليّة بشأن تشكيل قائمة موحَّدة. واينت. [بالعبريّة]

4. مَكُوڤ ريشون. (2026، 5 أيّار). حزب چانتس يتفكّك: عضو كنيست رابع يغادر حزب "أزرق أبيض". مَكُوڤ ريشون. [بالعبريّة]

5. شحادة، امطانس. (2015). أنماط التصويت في إسرائيل وتحوُّلات في مواقف المجتمع الإسرائيليّ: انتخابات 2013 نموذجًا. مدى الكرمل.

6. المرجع السابق، ص. 6.

طلّاب المعاهد الدينيّة للخدمة العسكريّة، وطرْحُهُ موقفًا نقديًّا من نفوذ الأحزاب الحريديّة، ورفْضُهُ لِما يعتبره "ابتزازًا ماليًّا" عبْر الاستمرار في تخصيص ميزانيّات كبيرة للمجتمع الحريديّ.

أمّا نفتالي بِنِت، فقد دخل الكنيست لأوّل مرّة في انتخابات عام 2013، حين ترأّس حزب "البيت اليهوديّ" اليمينيّ، وطرح منذ ذلك الحين برنامجًا سياسيًّا يندرج، إلى مدى بعيد، ضمن توجُّهات أحزاب اليمين الدينيّ. فعلى سبيل المثال، نصّ برنامج الحزب آنذاك على أنّ دولة إسرائيل هي "دولة الشعب اليهوديّ وَفْق الوعد الإلهيّ"، وأنّها "دولة يهوديّة ذات نظام ديمقراطيّ". كما أكّد الحزب أنّه سيعمل على تعزيز وترسيخ الطابع اليهوديّ للدولة، ومواجهة أيّ محاولات لإعادة تعريفها أو تحويلها إلى "دولة لجميع مواطنيها".[7]

وفي ما يتعلّق بالقضيّة الفلسطينيّة، رفَضَ بِنِت إقامة دولة فلسطينيّة في الضفّة الغربيّة كحلّ للصراع، واعتبر أنّ الحلول السياسيّة المطروحة -سواء أكان ذاك عبْر "حلّ الدولتين" أَمْ من خلال ضمّ الضفّة الغربيّة وسكّانها- هي حلول غير عمليّة وقد تُشكِّل تهديدًا لمستقبل إسرائيل. ووَفقًا لبرنامج الحزب، "المِساحة بين النهر والبحر هي موطن لدولة إسرائيل فقط". وانطلاقًا من هذا التصوُّر، طرَحَ بِنِت ما وصَفَه بخطّة "التهدئة" عام 2012، وتشمل ضمَّ مناطق (ج) إلى إسرائيل، ومنْحَ الفلسطينيّين في المناطق ذات الكثافة السكّانيّة شكلًا من أشكال الحكم الذاتيّ أو الإدارة المحلّيّة، دون إقامة دولة مستقلّة. كذلك أَوْلى الحزب دعْمَ وتوسيعَ الاستيطان في مختلف أنحاء ما يُسمّى "أرض إسرائيل" أهمّيّةً كبيرة.[8]

لا يقدّم التحالف الجديد بين بِنِت ولَبِيد برنامجًا سياسيًّا يُشكِّل بديلًا لمشروع "الليكود" واليمين الحاكم، وإن اختلف معه في قضايا داخليّة مثل مكانة السلطة القضائيّة، ومعاني الديمقراطيّة في المجتمع الإسرائيليّ، ومكانة الأحزاب الحريديّة والمجتمع الحريديّ في النظامَيْن السياسيّ والاجتماعيّ في إسرائيل، وقضيّة سَنّ قانون لإعفاء طلّاب المعاهد الدينيّة من الخدمة العسكريّة وضمان ميزانيّات حكوميّة للمعاهد الدينيّة ومؤسّسات المجتمع الحريديّ.[9] بل يكتفي بطرح رزمة من البنود الإجرائيّة–التقنيّة بوصفها برنامجًا انتخابيًّا. ومن بين هذه البنود: التعهُّدُ بعدم تشكيل حكومة مع بنيامين نتنياهو وإيتمار بن جڤير؛ إقامةُ ائتلاف يستند إلى أحزاب صهيونيّة فقط؛ اعتمادُ نظام "السباعيّات" في توزيع المقاعد بين الحزبَيْن، بحيث تُخصَّص لبِنِت في كلّ مجموعة أربعةُ مقاعد مقابل ثلاثة للَبِيد؛ الالتزامُ بتشكيل لجنة تحقيق رسميّة في أحداث السابع من أكتوبر 2023؛ تحديدُ مدّة ولاية رئيس الحكومة.[10]

كذلك يقدّم چادي آيزنكوت، في البرنامج السياسيّ لحزب "يشار"، بنودًا سياسيّة تعبّر عن الإجماع الإسرائيليّ ولا تَعْرض أيّ بديل جوهريّ لطرح حزب الليكود. فمن بين أهداف الحزب، كما تَرِد في موقع الحزب:[11] ضمانُ وجود دولة إسرائيل كبَيْت قوميّ للشعب اليهوديّ مع الحفاظ على طابعها كدولة يهوديّة وديمقراطيّة بروح وثيقة الاستقلال؛ تعزيزُ الأمن القوميّ وترسيخُ مكانة إسرائيل كدولة قويّة ذات مكانة إقليميّة تسعى إلى إبرام اتّفاقيّات سلام وتعاون مع جميع دول المنطقة استنادًا إلى قوّة عسكريّة واقتصاديّة؛ ترسيخُ التعليم الرسميّ

7. المرجع السابق، ص. 7.

8. المرجع السابق.

9. للتوسُّع في هذا الصدد، انظروا: شحادة، امطانس. (2026، كانون الثاني). عام الانتخابات في إسرائيل: على ماذا ستدور المعركة السياسيّة المقبلة؟. مدى الكرمل.

10. زرحيا، تسفي. (2026، 26 نيسان). تحوُّل سياسيّ أَمْ تحالف تقنيّ؟ ما لم يقُلْه بِنِت ولَبِيد في إطلاق الحزب الجديد. كَلْكالِسْتْ. [بالعبريّة]

11. الموقع الرسميّ لحزب "يشار". [د. ت]. البرنامج السياسيّ. الموقع الرسميّ لحزب "يشار". [بالعبريّة]

ومنحُه الأولويّة كأساس لعمليّات عميقة تهدف إلى ترميم ورأب التصدُّع في المجتمع؛ تعزيزُ الجيش الإسرائيليّ وضمانُ أن يؤدّي كلّ مُواطِن ومواطِنة في الدولة خدمةً عسكريّة أو وطنيّة وَفْق ما يُحدَّد وبموجِب أُطُر تُقَرّ في قانون "خدمة للجميع"؛ سَنُّ دستور يقوم على دمج مبادئ وثيقة الاستقلال والقوانين الأساسيّة القائمة، وإضافةُ قانون أساس للتشريع ينظّم منظومة الضوابط والتوازنات بين سلطات الحكم بحيث تكون الكنيست صاحبة السيادة، وتكون الحكومة قادرة على الحكم والتنفيذ، فيما تكون السلطة القضائيّة قويّة ومستقلّة؛ تنميةُ مناطق الأطراف وتقليصُ الفجوات الاجتماعيّة بما يضمن لجميع الإسرائيليّين تكافؤَ الفرص، والمساواةَ في الحقوق والواجبات، وتمكينَهم من تحقيق طاقاتهم الكامنة.

تحالُف بِنِت-لَپيد، وكذلك برنامج آيزنكوت، وطرحهم السياسيّ، يعكس إقرارًا ضمنيًّا من أحزاب المعارضة بأنّ فرص منافَسة بنيامين نتنياهو وإلحاق الهزيمة به تبقى محدودة ما لم يُطرح مرشَّح ينتمي إلى تيّار اليمين، على الأقلّ في جانب القضيّة الفلسطينيّة وطبيعة دولة إسرائيل والسياسات الاقتصاديّة. وقد وضّح هذه القناعةَ نفتالي بِنِت في تصريح أدلى به لصحيفة "يديعوت أحرونوت" ولموقع "واينت" في 1 حزيران 2026، إذ قال: "سأقول ذلك بصورة واضحة جدًّا: الطريق الوحيد للانتصار هو تشكيل كتلة موحَّدة يقودها شخص من اليمين. مواقفي السياسيّة هي مواقف يمينيّة. الجمهور اتّجه نحو اليمين. لن يختاروا شخصًا من اليسار أو من الوسط–اليسار. لقد جُرِّب ذلك مع تسيپي لِڤْني ويتسحاق هرتسوچ وفشل".[12]

وتأتي هذه القناعة في سياق التحوُّلات العميقة التي شهدها المجتمع الإسرائيليّ منذ عام 2009 مع عودة بنيامين نتنياهو إلى الحكم، وبخاصّة في أعقاب أحداث السابع من أكتوبر 2023، حيث اتّجهت غالبيّة المجتمع نحو تبنّي مواقف اليمين واليمين المتطرّف، وبخاصّة في ما يتعلّق بالقضيّة الفلسطينيّة ومسألة الاحتلال.[13]

يسار وهميّ

التحوُّل في الطرح السياسيّ نحو مشروع اليمين طال كذلك أحزابَ ما يسمّى باليسار الصهيونيّ المتجدّد بصيغة حزب "الديمقراطيّون"، الذي تشكّل عام 2024 نتيجة تحالف بين حزب العمل وما تبقّى من حزب "ميرتس"، ويترأّسه الجنرال يائير چولان. وَفقًا للبرنامج السياسيّ الأوّليّ للحزب المنشور في صفحة الحزب الرسميّة،[14] يعرّف الحزب نفسه بأنّه حزب صهيونيّ وليبراليّ وديمقراطيّ، وتتمثّل مبادئه الرئيسيّة في ما يلي:

في مجال الحكم والديمقراطيّة: تعزيز قانون أساس التشريع، وتقوية "حرّاس العتبة" (المؤسَّسات والجهات الرقابيّة)، وتعديل قانون القوميّة بما ينسجم مع روح وثيقة الاستقلال، وحماية الإعلام الحرّ، وتعزيز الحكم المحلّيّ.

في المجال السياسيّ-الأمنيّ: إسقاط حكم حركة حماس، وتحقيق المساواة الكاملة في تحمُّل الأعباء (التجنيد للجميع)، وتعزيز التحالفات مع الأطراف العربيّة المعتدلة في مواجهة ما يُسمّى "محور الشرّ"، ووقف عمليّة الضمّ.

12. أزولاي، موران. (2026، 1 حزيران). بِنِت: سأحرم مَن لا يتجنّد من الميزانيّات. وآيزنكوت: لن ننتصر بقيادة شخص من اليسار. واينت. [بالعبريّة]

13. شلحت، أنطوان. (2026، 8 نيسان). المشهد السياسيّ الإسرائيليّ في عام انتخابات. عرب 48.

14. الموقع الإلكترونيّ لحزب الديموقراطيّون. [بالعبريّة]

في مجال العلاقة بين الدين والدولة: تشغيل وسائل النقل العامّ يوم السبت بصيغة محدودة في البلدات ذات الأغلبيّة العلمانيّة، وتعزيز الزواج المدنيّ، والاعتراف بعمليّات التهويد (الاعتناق اليهوديّ) التي لا تقتصر على تلك التي تجري تحت إشراف الحاخاميّة الرسميّة.

في المجال الاقتصاديّ–الاجتماعيّ: مكافحة غلاء المعيشة، وتحسين خدمات الرفاه الاجتماعيّ، وإعادة تأهيل الخدمات العامّة.

في مجال التعليم: إلزاميّة تدريس قِيَم الديمقراطيّة، وتعزيز مكانة المعلّمين والطواقم التربويّة، وتشجيع التعليم الأكاديميّ والبحث العلميّ لدى جميع فئات المجتمع.

لا نجد في صيغة البرنامج الحاليّة أيّ تطرُّق إلى قضيّة الاحتلال ولا المستوطنات والمفاوضات مع السلطة الفلسطينيّة، ولا تطرّقًا إلى مكانة وحقوق المواطنين العرب في إسرائيل. بل إنّ الطرح الاقتصاديّ-الاجتماعيّ الذي تباهى به حزب "ميرتس" سابقًا تراجع لينحصر في محاربة غلاء المعيشة وتحسين الخدمات الاجتماعيّة. بِذا يعرض الحزب برنامجًا يميل أكثر ما يميل إلى طرح اليمين التقليديّ في الجوانب السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة.

استطلاعات الرأي العامّ... لا حسْم

توقّع حزب الليكود، ومعه التحالف الحكوميّ، أن تدفع الحرب الحاليّة على إيران وحزب الله (الحرب التي شنّتها إسرائيل -لأوّل مرّة منذ إقامتها- بالشراكة الكاملة مع الولايات المتّحدة)، وما اعتُبر في بدايتها إنجازات عسكريّة، إلى إحداث تحوُّل في مواقف المجتمع الإسرائيليّ السياسيّة والانتخابيّة لصالح حزب الليكود والتحالف الحكوميّ. بَيْدَ أنّ الواقع يُظهر أنّ الحرب على إيران وعلى حزب الله لم تُفْضِ إلى إحداث تغيير جوهريّ لصالح هذا المعسكر في مراحلها الأولى، وأنّ التقلُّبات في مزاج المجتمع الإسرائيليّ وخيبة الأمل من نتائج الحرب، وبخاصّة وقف إطلاق النار على إيران واستمرار الحرب في الحدود الشماليّة، انعكست أيضًا في استطلاعات نوايا التصويت.

نشر موقع "زْمانْ يِسْرائيل" في 5 آذار 2026،[15] أي بعد أقلّ من أسبوع على اندلاع الحرب، نتائج استطلاع رأي أظهرت ارتفاعًا ملحوظًا في مستوى التأييد لحزب الليكود؛ فقد توقّع الاستطلاع حصوله على 31 مقعدًا، مقابل 15 مقعدًا لحزب نفتالي بِنِت أبرَزِ منافسي بنيامين نتنياهو. وفي المقابل، قدّر الاستطلاع أنّ معسكر نتنياهو سيحصل على 53 مقعدًا، مقابل 57 مقعدًا لمعسكر المعارضة، في حين تنال الأحزاب العربيّة 10 مقاعد. وبذلك يتّضح أنّه، على الرغم من التحسّن في مكانة حزب الليكود الانتخابيّة في بداية الحرب، لم يترجَم هذا التحسُّن إلى تغيير جوهريّ في ميزان القوى بين الائتلاف والمعارضة، ولم تؤدِّ الحرب في بداياتها الى حسم المنافَسة الانتخابيّة لصالح معسكر الائتلاف الحكوميّ الحاليّ.

فضلًا عن هذا، أظهر استطلاع أَجْرَتْه القناة 13 في 10 آذار 2026 أنّ حزب الليكود يحتلّ المرتبة الأولى بِـ25 مقعدًا، فيما تأتي في المرتبة الثانية قائمة رئيس الوزراء السابق نفتالي بِنِت بِـ17 مقعدًا.[16] وفي توزيع المقاعد

15. شنايدر، طال. (2026، 5 آذار). "زئير الأسد" يعزّز مكانة نتنياهو، لكنّه لا يغيّر موازين القوى بين المعسكرات السياسيّة. زْمانْ يِسْرائيل. [بالعبريّة]

16. كينان، ليئور. (2026، 10 آذار). أوّل استطلاع خلال الحرب: من يتقدّم، من يتراجع، وهل تزداد قوّة نتنياهو؟. القناة 13. [بالعبريّة]

بحسب المعسكرات، يحصل الائتلاف الحاليّ على 51 مقعدًا فقط، في حين تحصل المعارضة الحاليّة على 53 مقعدًا، وتحصل الأحزاب العربيّة في حالة تشكيل قائمة مشتركة على 16 مقعدًا. هذا الاستطلاع يوضّح أيضًا أنّ الحرب لم تؤدِّ إلى إحداث تغيير ذي شأن في موازين القوى، وأنّه ليس ثمّة حسم واضح بين المعسكرات في الانتخابات القادمة.

وبحسب نتائج استطلاع القناة 12 في 16 نيسان 2026، عشيّة وقف إطلاق النار في لبنان، عزّز حزب الليكود قوّته بمقعدَيْن مقارنة بالاستطلاع السابق الذي أَجْرَتْه القناة، ليصل إلى 25 مقعدًا. في المقابل، تراجعت قائمة نفتالي بِنِت إلى 20 مقعدًا (أقلّ بمقعدَيْن ممّا في الاستطلاع السابق). أمّا خريطة المعسكرات، فتُظهِر حصول الائتلاف الحكوميّ على 51 مقعدًا، مقابل 69 مقعدًا للمعارضة، من ضمنها 10 مقاعد للأحزاب العربيّة.[17]

وفي 17 نيسان 2026، أي بعد نحو أسبوع من وقف إطلاق النار مع إيران، وقبل الإعلان عن وقف إطلاق نار مع لبنان، أظهرت نتائج استطلاع رأي نشرته صحيفة "معاريف" أنّ وقف إطلاق النار في الحرب على إيران أثّر سلبًا في مكانة معسكر الائتلاف الحكوميّ، في حين واصل معسكر المعارضة تعزيز موقعه، محقِّقًا أغلبيّة تبلغ 61 مقعدًا دون احتساب مقاعد الأحزاب العربيّة. في المقابل، لم يتمكّن معسكر الائتلاف من التعافي منذ اندلاع الحرب، وبقي عند حدود 49 مقعدًا فقط.[18]

في المقابل، أظهر استطلاع القناة 12 في 23 نيسان 2026، حصولَ أحزاب المعارضة الصهيونيّة من دون الأحزاب العربيّة على 60 مقعدًا، وحصولَ معسكر أحزاب الائتلاف الحكوميّ على 50 مقعدًا، وحصولَ الأحزاب العربيّة على 10 مقاعد، إن جرت انتخابات الكنيست اليوم.[19]

وفي استطلاع القناة 12 الذي نُشِر في 28 أيّار 2026، بقي حزب الليكود هو الحزب الأكبر، لكنّه يواصل التراجع ويحصل على 23 مقعدًا، بينما تتراجع قائمة "معًا" بزعامة نفتالي بِنِت ويائير لَپيد بمقعد واحد، لتحصل على 22 مقعدًا. ويواصل حزب "يَشارْ" بزعامة چادي آيزنكوت تعزيزَ قوّته ويحصل على 17 مقعدًا. ويحصل معسكر أحزاب الائتلاف الحكوميّ على 51 مقعدًا، ومعسكر المعارضة على 59 مقعدًا، والأحزاب العربيّة على 10 مقاعد.[20]

في المحصّلة العامّة، ووَفقًا لمراجعة نتائج مجْمَل الاستطلاعات، يتبيّن أنّ الحرب على إيران وحزب الله لم تُحْدِث تغييرًا جوهريًّا في مكانة أحزاب الائتلاف الحكوميّ حتّى الآن، بل حتّى في الأيّام الأولى من بداية الحرب حين اعتبرت إسرائيل أنّها حقّقت إنجازات عسكريّة ملموسة. مع ذلك، سُجِّل تحسُّن نسبيّ في حصّة حزب الليكود. ويشير ذلك إلى أنّ هذا التحسُّن جاء، على الأرجح، على حساب أحزاب داخل المعسكر نفسه، أيْ نتيجةَ انتقال أصوات بين أحزاب الائتلاف الحكوميّ، لا نتيجةَ تحوُّل في مواقف الناخبين وانتقال بين المعسكرات السياسيّة.

17. حداد، عُوفِر. (2026، 16 نيسان). استطلاع القناة 12: الليكود وحزب "يَشارْ" بزعامة آيزنكوت يعزّزان قوّتهما، بينما يتراجع بِنِت. القناة 12. [بالعبريّة]

18. كوهين، موشيه. (2026، 17 نيسان). بين إيران ولبنان... الائتلاف الحاكم يواصل التعثر، وبينيت المستفيد الأكبر. معاريف. [بالعبريّة]

19. سيچل، عميت. (2026، 23 نيسان). بِنِت يتفوّق على آيزنكوت في قيادة المعسكر ويقلّص الفجوة مع نتنياهو. القناة 12. [بالعبريّة]

20. سيچل، عميت. (2026، 28 أيّار). استطلاع القناة 12: آيزنكوت يواصل تعزيز قوّته والليكود يواصل التراجع. القناة 12. [بالعبريّة]

أمّا بعد وقف إطلاق النار في إيران وفي لبنان، فيُلاحظ تراجعٌ طفيف في حصّة حزب الليكود، مقابل تحسُّن محدود في حصّة المعسكر المعارض، دون أن يُفْضي ذلك إلى حسم واضح في الانتخابات المقبلة. فلا تزال حصّة معسكر الائتلاف الحكوميّ في حدود 52– 53 مقعدًا، مقابل نحو 57- 60 مقعدًا للمعسكر المعارض، في حين تحافظ الأحزاب العربيّة على تمثيل يقارب عشرة مقاعد إذا خاضت الانتخابات بقوائم منفصلة لا بقائمة مشترَكة. وهو ما يعني أنّ معسكر المعارضة بتركيبته الحاليّة غير قادر على تشكيل ائتلاف حكوميّ بمفرده، دون دعم حزب عربيّ واحد على الأقلّ، أو انتقال أحد أحزاب معسكر الائتلاف الحاكم الحاليّ إلى دعم المعارضة بعد الانتخابات. بِذا فإنّ موازين القوى بين المعسكرَيْن شبه محسومة، وليس ثمّة انتقالٌ ذو شأن للمصوّتين بين المعسكرات، بل إنّ ذاك يحصل في الأساس داخل أحزاب كلّ واحد من المعسكرَيْن. وكلّ ما هنالك أنّ هذا الانتقال يُقصَد به حالة من التأرجح حجمُها مقعدان أو ثلاثة بين المعسكرَيْن.

خاتمة

يمكن القول إنّ تحالف بِنِت-لَپيد وخطوات آيزنكوت تحمل دلالات متعدّدة على طبيعة المشهد السياسيّ الإسرائيليّ، وعلى وضع معسكر المعارضة على وجه الخصوص، وبخاصّة سعي أحزاب المعارضة إلى إعادة ترتيب الصفوف داخل معسكر المعارضة، ورفع المعنويّات داخل هذا المعسكر، ومحاولة الحدّ من التشرذُم الداخليّ، ومحاولة إبراز شخصيّة مركزيّة واحدة لقيادة معسكر المعارضة لتكون منافِسة لنتنياهو، فإمّا أن ينجح بِنِت بفرض قيادته على معسكر المعارضة، وإمّا أن تستمرّ المنافَسة الداخليّة بينه وبين آيزنكوت.

بَيْدَ أنّ خطوات أحزاب المعارضة لا تعرض أيّ بديل سياسيّ جوهريّ لطرح معسكر الائتلاف الحكوميّ، بل تعرض برامج سياسيّة قريبة من طرح تيّار اليمين التقليديّ في جانب السياسات الأمنيّة والخارجيّة، والقضيّة الفلسطينيّة، والسياسات الاقتصاديّة، مقابل إبراز الفروق في القضايا الداخليّة. في هذا الواقع، لا نلمس منذ عدّة أشهر تغيُّرًا جوهريًّا في موازين القوى بين معسكر الائتلاف الحاكم ومعسكر المعارضة، إذ لا تُظهر استطلاعات الرأي الحاليّة حسمًا واضحًا لصالح معسكر المعارضة على الرغم من تراجع حصّة معسكر الائتلاف الحكوميّ عن عدد المقاعد في الكنيست الحاليّة (68 مقعدًا) وخاصّة تراجع عدد مقاعد حزب الليكود.

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية